السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في فترة "صراع القوى العظمى"

ثامر خاشقجي

في الوقت الحاضر هنالك إرادة أمريكية لتطوير سياسات تركز على المصالح المشتركة للولايات المتحدة والفاعلين في منطقة الشرق الأوسط، أكثر من تركيزها على خطط تنظيم البيئة السياسية لعموم المنطقة، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي كان يشكّل الإطار العام للسياسة الأمريكية في المنطقة منذ سنوات عديدة.

تعلن حكومات الولايات المتحدة الأمريكية إلى مواطنيها والعالم، الإطار العام للسياسة الخارجية التي ستتبعها، من خلال وثائق استراتيجية الأمن القومي التي تنشرها. وعلى الرغم من أن هذه الوثائق تحتوي على الخطابات الرسمية للإدارة وبالتالي لا تعكس بالكامل ما يحدث في مراحل صنع القرار في السياسة الخارجية التي تتم خلف الأبواب المغلقة، إلا أنها نوعا ما توفر بيانات مهمة في سياق تصورات الإدارات الأمريكية حول التهديدات التي تواجهها، والاستراتيجيات التي ستتبعها لمواجهة ذلك. وكان على إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن التعامل مع المشكلات الكبيرة على مستوى النظام، مثل حرب أوكرانيا والأزمة الاقتصادية الدولية، مباشرة بعد توليه منصبه. وكانت السياسة الخارجية التي سيتبعها بايدن لمواجهة تلك المشاكل محط أنظار الجميع، حيث أعطت الإدارة الأمريكية رؤوس أقلام حول سياستها الخارجية المقبلة، عندما أعلنت وثيقة استراتيجية الأمن القومي المؤقتة، في مارس/ آذار 2021. واتضحت معالم السياسة الخارجية لإدارة بايدن مع وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأكثر شمولا التي نشرتها في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ويتناول هذا المقال الإطار العام للسياسة الخارجية المرسومة في سياق الوثيقة، كما سيعمل على تحليل انعكاسات هذه الوثيقة على الشرق الأوسط.

انتهت فترة ما بعد الحرب الباردة: العالم على مفترق طرق جديد

لفتت إدارة بايدن الانتباه في وثيقة استراتيجية الأمن القومي إلى مشكلتين عالميتين. الأولى هي التنافس بين القوى العظمى التي تلعب دورا بارزا في تشكيل السياسة الدولية. فهناك حديث عن انتهاء "لحظة أحادية القطب" التي مكّنت الولايات المتحدة من قيادة السياسة الدولية وحدها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في فترة ما بعد الحرب الباردة. وبالتوازي مع هذا الحديث، فإن الفقرة التي جاء فيها "انتهاء فترة ما بعد الحرب الباردة" طرحت جدلا بأن القوى العظمى ستدخل تنافسا مع بعضها البعض، من أجل تشكيل النظام الدولي في هذه الفترة الجديدة. واستمرارا للسياسات التي اتبعتها إدارات باراك أوباما ودونالد ترامب السابقة تجاه مناطق آسيا والمحيط الهادئ، وصفت إدارة بايدن الصين بأنها أهم منافس للولايات المتحدة في هذا الفترة الجديدة. وعلى الرغم من أن فكرة "الاستثنائية الأمريكية"

القائمة على طرح تميز الولايات المتحدة عن الدول الأخرى، كانت هي السائدة في جميع جوانب وثيقة استراتيجية الأمن القومي، إلّا أن من المثير للاهتمام أن تتبنى إدارة بايدن فكرة أن الصين وصلت إلى القدرة التي تمكّنها من منافسة الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا في صراع القوى العظمى، وإنهاء أفضلية الولايات المتحدة. وتعتقد الإدارة الأمريكية أن الصين بهذه المقدرة، لديها إمكانية توجيه النظام الدولي الحالي كما تريد. وهناك جهة فاعلة أخرى وردت في الوثيقة رغم عدم امتلاكها نفس قوة الصين، وهي روسيا. حيث تشير إدارة بايدن إلى أن روسيا من خلال سياساتها العدوانية، تميل إلى تعطيل انسجام النظام الحالي.

المشكلة العالمية المهمة الثانية التي لفتت إدارة بايدن الانتباه إليها في وثيقة استراتيجية الأمن القومي، هي القضايا العابرة للحدود. حيث أن المشاكل العابرة للحدود التي يستحيل على الدول التعامل معها بمفردها، لاسيما الاحتباس الحراري والجائحة والمشاكل الاقتصادية العالمية، بدأت تزداد صعوبة بشكل كبير. وبحسب إدارة بايدن، فإن هاتين المشكلتين العالميتين - التنافس بين القوى العظمى والقضايا العابرة للحدود - واللتين يبدوان

مستقلتين عن بعضهما البعض، هما في الحقيقة متداخلتان وتحتاجان إلى التناول معا. حيث طوّرت إدارة بايدن استراتيجية متعددة الأبعاد لمكافحة هاتين المشكلتين العالميتين. وستسعى الولايات المتحدة في البداية إلى زيادة قوتها في المرحلة الجديدة، حيث ستعمل على التركيز على العناصر الداخلية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والقوات المسلحة. وفي المرحلة الثانية ستقوم الولايات المتحدة بإعادة النظر في علاقاتها مع الحلفاء التقليديين، وخاصة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما ستحاول الولايات المتحدة تشكيل تحالفات أقوى. وفي الوقت الذي ستضع فيه التنافس مع الصين في محور سياستها الخارجية، ستولي أيضا أهمية إلى الصراع مع الجهات الفاعلة ذات النفوذ الإقليمي مثل روسيا وإيران. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستعزز التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل زيادة السلام والأمن في مناطق مختلفة من العالم. وسيتم تطوير أساليب أكثر فاعلية من أجل مكافحة المشاكل الاقتصادية التي أنتجتها العولمة. وأخيرا، ستهدف إلى إصلاح النظام الدولي الحالي بشكل يجعله قادرا على مواجهة المشاكل العالمية الناجمة حديثا.

ويمكن القول، إن إدارة بايدن من خلال هذه الوثيقة متعددة الأبعاد، قدمت طرحا ليبراليا لا يتجاهل المشاكل العالمية، وقامت عبر هذا الطرح بتوسيع الاستراتيجية المحافظة التي سعت إلى تطوير وحماية القوة الوطنية للولايات المتحدة عبر خطاب "أمريكا أولا" خلال عهد الرئيس ترامب. وبذلك، تم تطوير استراتيجية بما يتماشى مع خطاب "أمريكا عادت" الذي عبّرت عنه إدارة بايدن بشكل متكرر، وتركّز على تعزيز موقع القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية التي ضعفت بسبب استراتيجية ترامب التي وضعت ثقل اهتمامها إلى الداخل.

دعم التكامل وإنهاء الصراعات في الشرق الأوسط

أفادت إدارة بايدن فيما يتعلق بالعلاقات مع منطقة الشرق الأوسط التي تم طرحها تحت العنوان المذكور أعلاه في وثيقة استراتيجية الأمن القومي، أنها تنتقد السياسات القائمة على التهديد والقوة وتغيير النظام التي تم اتباعها في المنطقة في الماضي، وأشارت إلى أهمية اتباع استراتيجية أكثر عملية "تتجنب الخطط الكبيرة". وفي هذا الصدد، فإن الوثيقة تؤكد على أن في الوقت الحاضر هنالك إرادة أمريكية لتطوير سياسات تركز على المصالح المشتركة للولايات المتحدة والفاعلين في منطقة الشرق الأوسط، أكثر من تركيزها على خطط تنظيم البيئة السياسية لعموم المنطقة، مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي كان يشكّل الإطار العام للسياسة الأمريكية في المنطقة منذ سنوات عديدة. وفي هذا السياق، يمكن القول إن الولايات المتحدة ستتبع إطارا سياسيا يدعم حل الأزمات الراهنة في المنطقة ويساهم في تطوير العلاقات بين الفاعلين في المنطقة.

ويستند هذا الإطار السياسي إلى خمسة مبادئ أشار إليها بايدن في خطابات مختلفة من قبل. وهي: (1) تأسيس شراكات مع الدول التي تدعم النظام الدولي القائم على القواعد الراهنة في المنطقة والتأكد من أن لديهم القدرة على حماية أنفسهم ضد التهديدات الخارجية، (2) ضمان حرية المرور عبر جميع الممرات المائية الإقليمية, بما في ذلك مضيق هرمز وباب المندب, ومنع قيام أي فاعل من داخل أو خارج المنطقة بممارسة الضغوطات على فاعل آخر في المنطقة, (3) إنهاء النزاعات في المنطقة بالطرق الدبلوماسية, (4) تعزيز التكامل بين دول المنطقة, دون المساس بحقوق السيادة لكل دولة, (5) الدفاع عن حقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والقيم المشابهة.

تبرز أمامنا نقطتان عند تقييم هذه المبادئ بشكل عام. وبالنظر إلى النقطة الأولى في سياق المشكلتين العالميتين اللتين ناقشناهما أعلاه، سنرى أن المخاوف الرئيسية للولايات المتحدة بشأن المنطقة لها علاقة بمشكلة تنافس القوى العظمى. ولذلك، تهدف الولايات المتحدة لاسيما في إطار صراعها مع الصين، إلى منع هيمنة أي جهة فاعلة في المنطقة، انطلاقا من أن المنطقة ستكون ساحة هامة للتنافس. أما النقطة الثانية المهمة، فهي انفتاح الولايات المتحدة على التعاون مع جميع الجهات الفاعلة التي تعتقد أنها ستكون بجانبها في هذا التنافس في المنطقة. كما يمكن فهمه من المبدأ الأول، فإن المعيار الأساسي هنا هو أن الدولة التي سيتم التعاون معها تدعم النظام الدولي الراهن الذي تقوده الولايات المتحدة. هذه النقطة مهمة، لأن الطرح بوجود صراع بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية حول العالم، تكرّر كثيرا

بشكل عام في خطابات إدارة بايدن ووثيقة الاستراتيجية أيضا. في المقابل، فإن سعي إدارة بايدن للتعاون مع الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، لاسيما السعودية، في إطار تنافسها مع الصين، يتعارض مع هذا الطرح. لهذا السبب، نصت الوثيقة على إمكانية أن تقف دول إلى جانب الولايات المتحدة في الصراع بين القوى العظمى، وصنفت هذه الدول إلى ثلاث فئات في محاولة لتجاوز هذا التعارض (1) الدول الديمقراطية في أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ, (2) الدول الديمقراطية في بقية العالم, (3) الدول غير الديمقراطية التي تبنت رؤية الولايات المتحدة للنظام الدولي. ونرى هنا أن الوثيقة ذكرت أن من الممكن التعاون مع هذه الدول الاستبدادية، لأنها تدعم الرؤية الأمريكية.

يمكن القول بعد هذا التقييم العام، إن الوثيقة تضمنت ثلاث نقاط ملموسة تتعلق بالمنطقة. الأولى هي مشكلة إيران. ففي الوقت الذي أعطى فيه بايدن انطباعا منذ تولي منصبه، أنه سيتبع سياسة أكثر اعتدالا من خلال انتقاد سياسة ترامب القمعية تجاه إيران، صرّح أنه سيحاول منع أنشطة إيران للحصول على أسلحة نووية من خلال الوسائل الدبلوماسية. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت إدارة بايدن التي زادت من حدة حديثها مؤخرا جراء الاحتجاجات في إيران، أنها ستقف ضد إيران ليس بالوسائل الدبلوماسية فسحب، ولكن أيضا باستخدام الضغوطات من خلال اتخاذ إجراءات لزيادة قوة ردع حلفائها الإقليميين ضد إيران.

النقطة الثانية التي تطرقت إليها الوثيقة، هي موقع إسرائيل في المنطقة. حيث كان بايدن يلتفت الانتباه دائما في خطاباته إلى أهمية إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة، وأشار بشكل واضح في هذه الوثيقة إلى مواصلة عمل الولايات المتحدة على ضمان أمن إسرائيل. وعلاوة على ذلك، فإن بايدن الذي يدرك أيضا أن الدعم غير المشروط لإسرائيل سيزعج الدول العربية في المنطقة وسيضعف يد الولايات المتحدة في الصراع بين القوى العظمى، أكد أنه سيواصل عمليات التقريب بين دول المنطقة وإسرائيل التي بدأها ترامب في إطار اتفاقيات إبراهيم.

والنقطة الأخيرة، هناك موضوع آخر تم تناوله في وثيقة الاستراتيجية، فيما يتعلق بالشرق الأوسط وهو موضوع الإرهاب. وعلى الرغم من التأكيد على أن الإرهاب قضية تهم العالم بأسره اليوم، إلّا أن من الواضح أن الولايات المتحدة ترى أن الجماعات الإرهابية الرئيسية مثل القاعدة وداعش والمنظمات التابعة لهما لا تزال تشكل تهديدا لها. وإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على أن سوريا واليمن والصومال تعتبر الملاجئ الرئيسية لهذه المنظمات، لذلك تم التشديد على أن هذه الدول ما زالت مهمة في إطار تصوّر الولايات المتحدة للتهديد من حيث الإرهاب. ومن الواضح أن الولايات المتحدة ستواصل إجراءاتها لمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم، لاسيما في الشرق الأوسط. ولكن إدارة بايدن أعلنت في الوثيقة أنها أجرت تغييرا في استراتيجيتها حيال هذه القضية أيضا، حيث انتقلت من نهج "تحت قيادة الولايات المتحدة، بمساعدة الحلفاء" الذي كان متبعا في الماضي، إلى النهج الجديد "بقيادة الحلفاء، بمساعدة الولايات المتحدة". لذلك، فإن الولايات المتحدة لا زالت تعتبر الإرهاب لاسيما التنظيمات السلفية الجهادية في الشرق الأوسط، تمثل تهديدا كبيرا عليها، وفي هذا الإطار أعلنت الولايات المتحدة أنها ستدعم العمليات التي سيتم تنفيذها تحت قيادة الدول المعنية، بدلا من القيام بقيادة العمليات بشكل مباشر في سياق مكافحة هذه المنظمات.

وأخيرا، عند تقييم وثيقة استراتيجية الأمن القومي بشكل عام، يمكننا القول إن إطار السياسة الخارجية المرسوم في الوثيقة التي نشرتها إدارة بايدن يسير على نفس خط السياسة الخارجية الذي اتبعته الإدارات الأمريكية منذ فترة طويلة. وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة مثل حرب أوكرانيا واحتمالية استخدام فلاديمير بوتين للأسلحة النووية، إلّا أن العنصر الرئيسي الذي أبرزته الوثيقة، هو المنافسة مع الصين والمخاوف من فقدان القيادة العالمية لصالح الصين. أما لو نظرنا إلى السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فيمكن إضافة التصاعد المتزايد لإيران في المنطقة إلى القلق المذكور أعلاه، وبالتالي يمكن رؤية أن استراتيجية تقوية هيكل التحالف بقيادة الولايات المتحدة مستمرة في المنطقة. ■

ثامر خاشقجي: أكاديمي وباحث من تركيا، حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية، نائب رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة اسكي شهير غازي عثمان.